

هيئة  
كفاءة الإنفاق  
والمشروعات  
الحكومية



تعميم لجميع الوزارات والمصالح الحكومية

الموضوع : تعميم للجهات بخصوص الاتفاقيات الإطارية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارة إلى المادة (الرابعة عشرة) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٢٨) بتاريخ ١٤٤٠/١١/١٣هـ، المتضمنة أن من اختصاص الجهة المختصة بالشراء الموحد "تحديد الأعمال والمشتريات التي تحتاج إليها أكثر من جهة حكومية، وتوحيد مواصفاتها الفنية، ومباشرة جميع إجراءات طرحها، وتلقي العروض ودراستها واختيار أفضلها، وإبرام اتفاقيات إطارية في شأنها نيابة عن الجهات الحكومية وفقاً لأحكام النظام"، كما نصت المادة (الخامسة عشرة) من ذات النظام على "لا يجوز للجهة الحكومية تأمين المشتريات أو تنفيذ الأعمال الواردة في القوائم التي تعدها الجهة المختصة بالشراء الموحد إلا من خلال الاتفاقيات الإطارية التي أبرمتها الجهة المختصة بالشراء الموحد".

وحيث أسند قرار مجلس الوزراء رقم (٦٤٩) وتاريخ ١٤٤٠/١١/١٣هـ، مهام الجهة المختصة بالشراء الموحد إلى هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية (مركز تحقيق كفاءة الإنفاق سابقاً).

وتنفيذاً لأحكام النظام تقوم الهيئة بتحليل الإنفاق على جميع المشتريات الحكومية، بهدف تحديد المشتريات التي يتكرر طلب تأمينها من الجهات الحكومية، وأن الهيئة تعمل حالياً على إبرام اتفاقية إطارية على فئة رخص الحاسب الآلي على منتجات شركة مايكروسوفت.

وحيث إن تطبيق الاتفاقيات الإطارية يتطلب تعاون الجهات الحكومية، لكون ذلك يساهم في تأمين المنتجات بجودة عالية، وتوفيرها بإجراءات ميسرة وفي مدة وجيزة، بالإضافة إلى تأمينها بأسعار مناسبة تلبي كافة احتياجات الجهات الحكومية.

وعليه، أمل إشعار هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية قبل شراء أو طرح أي منافسة متضمنة رخص الحاسب الآلي الخاصة بمنتجات شركة مايكروسوفت، وذلك للتنسيق المشترك بشأنها بما يخدم الصالح العام ويعزز الفائدة المرجوة من الاتفاقية الإطارية التي سيتم إبرامها.

ويمكن للمختصين لديكم التواصل مع ممثل الهيئة المهندس / أحمد بن سليمان غندورة على الجوال رقم (٠٥٥٤٦٦٢٢١١) والبريد الإلكتروني (a.ghandorah@cse.gov.sa).

مدير المندوب

محمد بن عبدالله الجديعان

وزير المالية

رئيس مجلس إدارة هيئة كفاءة الإنفاق  
والمشروعات الحكومية